

تطور قدرة التمويل للإنفاق العام وانعكاساتها على استدامة المالية العامة حالة الجزائر خلال الفترة (2004-2015)

د - بلعبيدي محمد (أستاذ محاضر) جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري

تاريخ الاستقبال: 2018/07/22

تاريخ القبول: 2018/09/12

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في تطور قدرة الدولة لتوفير مصادر التمويل اللازمة لتغطية ارتفاع النفقات العامة، والتي تضمن استدامة المالية العامة من خلال المواصلة في بناء اقتصاد متنوع يسمح بخلق الموارد المالية الكافية لفائدة الخزينة العمومية، بحيث يلعب فيه القطاع الاقتصادي خارج المحروقات الدور البارز في حل مشكلة ضعف الإيرادات العامة خاصة في جانب الإيرادات العادية، وبالتالي تمكين الاقتصاد الوطني التخلص من مشكلة الاعتماد على المورد الأوحده، المتمثل في إيرادات المحروقات، وهو الأمر الذي سيقبل من لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي، والاقتراض العام في فترات انخفاض سعر برميل النفط.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة؛ المورد الأوحده؛ استدامة المالية العامة؛ اقتصاد متنوع؛ الإيرادات العامة؛ الاقتراض العام.

Abstract:

This study examines the development of the state's ability to provide the sources of funding required to cover the rise in public expenditure, which ensures the sustainability of public finances by continuing to build a diversified economy that allows for the creation of sufficient financial resources for the public treasury, so that the economic sector plays an important role in solving the weakness Public revenues, especially on the side of regular revenues, thereby enabling the national economy to eliminate the problem of dependence on the sole supplier of hydrocarbon revenues, which would reduce the State's recourse to monetary issuance and general borrowing in periods of The price of a barrel of oil has increased.

Keywords: public expenditure, sole supplier, sustainability of public finances, diversified economy, public revenues, Public borrowing.

تمهيد :

لقد أدى تذبذب السوق العالمي للنفط في اتجاهه التزولي خلال الفترة الممتدة ما بين 2009-2015، إلى طرح إشكالية الاستدامة المالية للدول النفطية، لاسيما في ظل استمرار وجود علاقة ارتباط قوية بين التقلبات في الإيرادات النفطية والنفقات العامة وعدم تنوع الموارد الضريبية، وهذا ما كان دوماً يتولد عنه قضية أكثر تعقيدا تتمثل في تزايد عجز الميزانية العامة، وهو الأمر الذي يدفع في أغلب الأحيان الدول النفطية إلى اللجوء بصفة دورية للاقتراض من الجمهور والبنك المركزي، وقد يصل هذا الاقتراض إلى مستويات ، تنجر عنه آثار سلبية ومخاطر مالية حادة قد تبلغ حداً تتراجع فيه قدرة اقتصاديات هذه الدول على تحمل الدين العام. وباعتبار الجزائر أحد الدول النفطية، جاءت هذه الدراسة لتوضح مسألة استدامة المالية العامة في الاقتصاد الوطني، من خلال تحليل قدرة الخزينة العمومية على ضمان مسار إنفاق عام مستقر، مع توفير التمويل لأي مستوى من العجز يسمح بعدم تغيير نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج الداخلي في السنوات المقبلة. علماً أنه تم الاعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة الممتدة بين 2004-2015.

ولما تقدم يمكن طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى تطورت قدرة الخزينة العمومية على ضمان التمويل للإنفاق العام ؟

وإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا الدراسة إلى محورين أساسيين، حيث يتضمن المحور الأول الجانب النظري للدراسة ويشمل على:

أولاً- عوامل تذبذب السوق النفطية

ثانياً- إشكالية الاستدامة المالية للدول النفطية

ثالثاً- إشكالية قدرة الاقتصاد على تحمل الدين العام

رابعاً- الآثار السلبية والمخاطر المترتبة عن تزايد عجز الموازنة العامة

خامساً- تنوع مصادر العوائد الضريبية

بينما يتناول المحور الثاني الجانب التطبيقي للدراسة ويحتوي على:

أولاً- تطور النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في ظل تذبذب أسعار النفط

ثانياً- تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية الأساسية في تكوين إجمالي الناتج الداخلي.

ثالثاً- تطور قدرة تمويل الإنفاق العام واللجوء إلى الاستدانة لضمان الاستدامة المالية.

رابعاً- تطور معدلات التوظيف والبطالة.

المحور النظري للدراسة:

أولاً: عوامل تذبذب السوق النفطي:

ينقسم سوق النفط إلى قسمين رئيسيين، وهما الدول المستهلكة للنفط، والدول المنتجة والمصدرة له، وتمثل الدول المستهلكة للنفط الطلب العالمي في سوق النفط، وتتوزع الدول المستهلكة على مجموعتين، المجموعة الأولى، ويمثلها طلب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتكون من طلب دول أمريكا الشمالية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك طلب دول منطقة اليورو ودول الباسفيك، والمجموعة الثانية، ويمثلها طلب الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتكون من الصين والدول الأخرى. وتمثل الدول المنتجة والمصدرة للنفط العرض العالمي في سوق النفط، وهي الدول المنتجة للنفط على مجموعتين، المجموعة الأولى، ويمثلها عرض منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، والمجموعة الثانية، يمثلها عرض خارج منظمة أوبك المتكون من عرض منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالإضافة إلى عرض كل من بحر الشمال وروسيا الاتحادية وبعض دول الشرق الأوسط التي هي خارج منظمة أوبك ودول أخرى. (تقارير وكالة الطاقة الدولية، 2012، ص ص 4-18)

وتعد التقلبات في أسعار النفط نتيجة لتفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية المتباينة في تأثيراتها، ومما لا شك فيه أن التقلبات الدورية التي تحدث في العرض والطلب العالميين كعوامل اقتصادية هي السبب الرئيسي في تذبذب سعر برميل النفط بشكل ملحوظ. ومن أهم أسباب تذبذب سوق النفط العالمي في جانب العرض نجد الزيادة أو الانخفاض الحاد في الإنتاج العالمي سواء كان ذلك داخل أو خارج منظمة أوبك، أو الزيادة، أو، الانخفاض الحاد في الاستهلاك العالمي سواء كان ذلك داخل أو خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبصفة عامة تتمثل الأسباب الفعلية لتقلبات سوق النفط العالمية في جانب العرض في مايلي:

- تطور قدرة الإنتاج للدول المنتجة من منظمة أوبك (و، أو) خارجها وهو ما سوف ينعكس أثره على الزيادة غير الطبيعية في العرض.

- تزايد استثمارات الشركات النفطية لاسيما في الفترات التي تتوجه فيها الأسعار نحو الصعود، ظهور الحقول النفطية الجديدة في العديد من الدول مما انعكس أثره أيضا على زيادة التوقعات باستمرار تحقيق الفائض.

- تراجع أداء نشاط الاقتصاد العالمي في بعض الفترات مما أدى في أغلب الأحيان إلى تخمة في العروض، تأثير سلوك المنتجين بحيث يستمر المنتجين في إنتاج النفط وزيادة العرض منه في حالات انخفاض الأسعار رغبة منهم في الحفاظ على حصصهم خاصة من دول أوبك اتجاه منافسيهم من الدول خارج أوبك.

- اتجاه المنتجين إلى تخفيض أسعار النفط في ظل توافر معروض كبير في السوق بغرض إبقاء سيطرتهم على السوق مما يتسبب في ضخ كميات أكبر تفوق الطلب العالمي.

- تركيز بعض مصدري النفط الرئيسيين في منظمة أوبك على زيادة الحصة السوقية بدلا من الدفاع عن الأسعار مما يترتب عليه نمو العرض صورة غير طبيعية.

ومن أهم أسباب تذبذب سوق النفط العالمي في جانب الطلب، نجد التالي:

- زيادة الاحتياط النفطي للدول الكبرى المستهلكة وتجاوز المخزون النفطي المكون الحد المتوقع، انخفاض حجم النمو في الطلب العالمي نتيجة تراجع واردات بعض الدول المستهلكة خاصة الولايات المتحدة والصين التي تحولت إلى إنتاج النفط والغاز الصخري.

- سلوك المستهلكين في الحالة التي يستمر فيها انخفاض الأسعار حيث نجدهم يجتفون إلى تخفيض كميات الشراء الفوري أو الآجل توقعاً منهم حدوث انخفاضات أخرى في الأسعار، سلوك المستهلكين في الحالة التي يستمر فيها ارتفاع الأسعار حيث نجدهم يجتفون إلى شراء كميات أكبر من النفط تحوطاً من حدوث ارتفاعات أخرى في الأسعار.
- سلوك المضاربين في حالة انخفاض الأسعار بحيث يتخذ هؤلاء في هذه الحالة قرارات البيع بهدف تجنب أكبر قدر من الخسائر فعندما يشعر المضاربون أن استثماراتهم المالية مهددة بالخطر نتيجة استمرار انخفاض الأسعار فسيعمدون إلى بيعها لتجنب الخسائر الغير عادية ما يعني في النهاية تولد ضغوط على أسعار النفط نحو الانخفاض في السوق النفطية.
- سلوك المضاربين في حالة ارتفاع الأسعار بهدف جني الأرباح، بحيث يؤدي تهافت المضاربين على شراء النفط توقعاً منهم بارتفاع أسعاره إلى توليد ضغوط تصاعدية تعمل على رفع سعره كل مرة. وتتمثل العوامل الجيوسياسية المؤدية إلى تذبذب سوق النفط العالمي، في، تعتمد بعض القوى المؤثرة في سوق النفط العالمي إلى تغيير مسار الأسعار صعوداً أو نزولاً بهدف توليد ضغوط اقتصادية على دول أخرى تتباين معها في المواقف والأهداف السياسية.
- حدوث الكوارث الطبيعية والحروب والتراعات في أماكن إنتاج أو استهلاك النفط.
- ولقد شهدت سوق النفط تغيراً ملحوظاً في الوقت الذي تركت فيه التطورات التكنولوجية الجديدة والسياسات المناخية تأثيراتها على الاستثمارات والاستهلاك والتجارة، ففي الولايات المتحدة، حولت ثورة الغاز الصخري البلاد من دولة مستوردة للطاقة إلى دولة مصدرة لها، ومن المتوقع أن يظل الطلب على الطاقة دون تغيير مؤثر على السوق، في حين أن كل النمو المتوقع حدوثه سيرتكز تقريباً في الدول غير الأعضاء في دول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية، وقد اتبعت أوروبا سياسة الاعتماد على الطاقة المتجددة رغم تكلفتها، بالإضافة إلى انتهاج أوروبا سياسة إلى تنويع وارداتها بعيداً عن الغاز الروسي، في المقابل نجد أن روسيا تعمل على تنويع عملائها، وهذا ما سيؤدي بأسواق الطاقة عموماً وتجارة الغاز العالمية خصوصاً إلى التحول بصورة جذرية. (تقرير مركز بروكنجز الدوحة، 2015، ص9).

ثانياً: مفهوم وإشكالية الاستدامة المالية للدول النفطية:

بالمعنى الضيق تتوافق الاستدامة المالية في العموم مع قواعد الميزانية المتوازنة التي تهدف إلى الحفاظ على توازن الموازنة من خلال عمل الحكومة على تفادي تراكم الديون العامة من سنة إلى أخرى، لذلك يستوجب مفهوم الاستدامة المالية على أن يكون العجز الحاصل في الميزانية العامة طارئاً ومؤقتاً، وأيضاً توجيه أرصدة الميزانية الموجبة إلى تسديد الديون المتراكمة.

أما بالمعنى الحديث للاستدامة المالية فهي تتوافق مع قواعد الميزانية المرنة والتي تفسح المجال للحكومة أن تحدث عجزاً مؤقتاً في موازنتها في حدود معينة مع إجبارية عرض الأسباب المنطقية التي أدت بها إلى اتخاذ مثل هذا القرار، بالإضافة إلى إجبارية توضيح كيفية تغطيتها للعجز الذي أنشأته مع ذكر الفترة اللازمة التي تعيد فيها الموازنة إلى وضعها التوازني. (محمود حامد، 2017، ص 63)

ويتوقف تطور قدرة تمويل النفاق العام عموماً على تزايد الإدخار الحكومي أو العمومي، وهو الإدخار الناتج عن فائض الميزانية وتتكون هذه المدخرات لاسيما عندما تزيد الإيرادات العامة عن النفقات الجارية وهذا ينتج عند ثبات الإيرادات العامة مع تقليص النفقات الجارية، أو بزيادة الإيرادات وتثبيت النفقات الجارية، أو بزيادة الإيرادات العامة وتخفيض النفقات الجارية. (دراوسي مسعود، 2005، ص95). ويعتبر هذا المصدر من المصادر التي تلقى اهتماماً خاصاً في الدول النامية لأن مساهمته لها دوراً كبيراً في دعم عملية

التنمية الاقتصادية، وعلى العموم يمكن تعريف الادخار الحكومي علي النحو التالي على أنه، الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة الجارية أو العادية التي تتكرر كل سنة في ميزانية الدولة. (عمر محي الدين، 1975، ص 455).

وإن زيادة الإنفاق العام في الدول غير النفطية يتوقف بشكل رئيسي على ما يوفره الناتج المحلي الإجمالي من موارد إضافية وهو الأمر الذي يعني أن الإنفاق العام قد ينكمش لاسيما في الحالة التي ينمو فيها الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات سلبية، وقد لوحظ أن ارتفاعا منتظما بنحو 1.9 % في المتوسط في إجمالي الإنفاق العام تزامن مع ارتفاع في الإيرادات العامة بنحو 2.5 % في المتوسط، وفي الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4 % في المتوسط. بينما في حالة الدول النفطية فزيادة الإنفاق العام ترتبط أساسا بتطور مداخيل قطاع النفط مما يسمح لحكومات هذه الدول في الأغلب على دعم نمو الطلب المحلي، لكن نجدها تواجه صعوبات في ضبط حجم الإنفاق العام خصوصا في فترات انخفاض أسعار النفط إلى مستويات تحت السعر المرجعي لميزانية الدولة. (صندوق النقد العربي، 2004، ص 5-6)

وتباين انعكاسات أسعار النفط المنخفضة على البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له، فأى انخفاض في الأسعار يتسبب في حدوث خسائر في الصادرات وإيرادات المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، مع احتمال انتقال التداعيات إلى الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي غير النفطي، أما البلدان المستوردة للنفط فتحقق مكاسب من انخفاض أسعار النفط من خلال انخفاض فواتير وارداتها النفطية وتراجع فواتير دعم أسعار الطاقة، وقد يؤدي ارتفاع الدخل المتاح وانخفاض تكاليف الإنتاج إلى نمو الطلب المحلي. (صندوق النقد الدولي، 2015، ص 2)

وتعرف الاستدامة المالية طويلة الأجل بأنها قدرة الحكومة على ضمان مسار إنفاق مستقر. (المعهد العربي للتخطيط، 2012، ص 3) وهي أيضا توفير التمويل لأي مستوى من العجز في الميزانية العامة، ويفترض وجود الاستدامة المالية إذا كان العجز المالي (أو الفائض) يؤدي إلى عدم تغيير نسبة الدين العمومي إلى الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الوقت. (وحيد عبد الرحمن بالنايف، 2016، ص 180).

ثالثا: إشكالية قدرة الاقتصاد على تحمل الدين العام:

إن الاستدانة الداخلية قد تكون ضرورة يفرضها استمرار العجز في الميزانية العامة، وحتى يكون الاقتراض الداخلي ذا مردود اقتصادي لا بد أن يكون مصدر هذا الاقتراض نقودا غير مطبوعة مباشرة من البنك المركزي، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تمول استثمارات منتجة، مع التركيز على أن لا تتجاوز نسبة محددة من الدخل القومي. (وحيد عبد الرحمن بالنايف، 2016، ص 180)

ومن المهم المحافظة على استدامة السياسة المالية التوسعية على المدى المتوسط، وهذا لن يكون إلا من خلال عدم الاستدانة بمستويات تؤدي إلى تزايد الديون العامة بشكل مضر يقود إلى عجز تراكمي في الموازنات العامة للدولة، لذلك يجب على القائمين بتنفيذ السياسة المالية التوسعية توخي الحذر بإتباع إستراتيجية الضبط المالي باستمرار خلال نفس المدى، وهذا ما سوف يؤدي حتما إلى نتائج إيجابية تتمثل بالخصوص في خلق المزيد من فرص العمل والنمو في الاقتصاد. (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية، ص 11-12)

ودوما يحتاج الدين العام في نفس الوقت إلى إدارة فعالة وهي تلك العملية التي تعمل على وضع وتطبيق إستراتيجية لإدارة دين الحكومة من أجل توفير مبلغ التمويل المطلوب، وتحقيق أهداف الحكومة المتعلقة بالمخاطر والتكلفة، ومن منظور اقتصادي كلي أكثر اتساعا للسياسة العامة، يجب أن تسعى الحكومات إلى التأكد من قدرة اقتصادها على تحمل مستوى الدين العام ومعدل نموه، ومن إمكانية

خدمة هذا الدين في ظل مجموعة كبيرة من الظروف المختلفة مع القدرة في نفس الوقت على تحقيق الأهداف المتعلقة بالتكلفة والمخاطر. (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، 2001، ص2)

إن التوسع في النشاط الاقتصادي بشكل كبير يعتبر عاملاً مهماً من العوامل المنشئة للدين العام، فتطبيق الدولة لسياسة مالية نشطة يؤدي بالضرورة إلى عجز الدولة في ظل عدم كفاية المداخيل على تلبية كل احتياجات الاستهلاك والاستثمار لديها، مما يجعلها تتوجه نحو الأعوان الاقتصاديين الذين لديهم فائض السيولة، وهذا يجب أن يبنى على شرط أساسي يتمثل في القدرة الكاملة للدولة على الوفاء بمتطلبات الدين من أقساط وفوائد، ولذلك فإن الدول المدينة تحتاج إلى إدارة جيدة لمخاطر الدين والإبقاء على مستويات أمنة. (عيسى محمد الغزالي، 2004، ص13)

رابعاً: الآثار السلبية والمخاطر المترتبة عن تزايد عجز الموازنة العامة:

العجز في الموازنة العامة هو تلك الفجوة الناتجة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وفي العادة تتأني الإيرادات العامة من الضرائب ومداخيل أملاك الدولة بحيث يتم توظيفها في تغطية نفقات مشاريع التنمية فضلاً عن النفقات الجارية، ويتم سد العجز في حالة عدم كفاية الضرائب ومداخيل أملاك الدولة، عن طريق زيادة الإيرادات والحد من النفقات الداخلية والاقتراض من الجمهور، والمصارف التجارية و / أو البنك المركزي، ومن الخارج. (MONZER KAHF, 1997, p91)

وتنجم عن تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة آثار ومخاطر عديدة تؤدي في الغالب إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، وكذلك استمرار احتلال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خاصة لما يسمي العجز هيكلية، مما ينتج عنه صعوبات ستؤثر سلباً على قدرة السياسة المالية على علاج حالات الركود والبطالة والتضخم، وتباين الآثار الاقتصادية لمشكلة العجز بحسب طريقة التمويل، وفي هذا السياق يبقى السبب الرئيسي في حدوث العجز المتزايد المزمع في الموازنة العامة للدولة المنشئ للتضخم يتمثل دائماً في لجوء الدولة إلى تمويل العجز بالإصدار النقدي الجديد للبنك المركزي الغير مغطى بحجم من السلع والخدمات، أو التوسع في الائتمان الممنوح للحكومة من قبل الجهاز المصرفي بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي، لاسيما عندما لا يتم توجيه الإصدار النقدي أو الائتمان الممنوح إلى استثمارات سريعة العائد، والتي تعمل على زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الضرائب، إلا أن توجيه الإصدار النقدي إلى وجهة غير الاستثمارات المنتجة سيجعل لا محالة الموازنة العامة وسيلة لخلق التضخم. (عبد الله عبد اللطيف عبد الله، 2007، ص12)

ومن زاوية أخرى يوضح قيد الميزانية العامة أن الحكومة قد تتوافر لديها أربعة خيارات لمواجهة عجز الموازنة العامة والذي يساوي الاقتراض المباشر من البنك المركزي زائد إصدار النقود من خلال استبدال النقد الأجنبي المتوفر بحوزة الحكومة لدى البنك المركزي زائد الاقتراض الخارجي زائد الاقتراض الداخلي من خلال إصدار سندات الخزينة العمومية للقطاعين المصرفي والغير مصرفي. (Stanley Fischer, 1989, p7.)

خامساً: تنوع مصادر العوائد الضريبية:

إن النجاح في عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية يتطلب في الحقيقة زيادة قدرتها على تعبئة الموارد المالية وعلى تنوع مصادرها وهذا من أجل رفع الإيرادات العامة الكفيلة بزيادة النفقات الحكومية، والتي ستجعل نمو الناتج أكثر تسارعاً، والذي بدوره سيؤثر إيجاباً على نمو حصيلة الضرائب نتيجة تزايد القاعدة الضريبية. (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ص 11-12).

خصوصا الضرائب المتأنية من الجباية البترولية للقطاع النفطي والتي تمتاز بها بالخصوص الدول النامية النفطية. ويتطلب تنويع مصادر عوائد الضريبة تنويعا اقتصاديا وهي تلك العملية التي ينبغي النظر إليها دوما من منظور التنمية المستدامة، والتي تهدف في الأساس إلى توسيع وتنويع نطاق الأنشطة والقاعدة الاقتصادية، والتي تعني كذلك العمل على فتح مجالات تكون أكثر تنوعا للنشاط الاقتصادي سواء في جانب إنتاج السلع والخدمات أو توزيعها. ولا ينطوي التنويع بالضرورة على الزيادة في الإنتاج فقط، ولكن يعمل بصفة رئيسية على ضمان الاستقرار طويل الأجل للاقتصاد وتعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف مع الأزمات، ومواجهة التقلبات الاقتصادية، بالإضافة إلى مواجهة ضغط المنافسة المتولد عن العولمة الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الأساسية لكل شرائح المجتمع، وكذلك توفير الوظائف ومناصب الشغل الجديدة التي تستوعب طائفة واسعة من السكان النشيطين. (Michael Chugozie Anyaehie, 2015, p89)

وفي الأصل تتعلق السياسة المالية بمجموعة من السياسات الحكومية لتحصيل الإيرادات وأنماط الإنفاق الحكومي، وهي تلعب دورا حاسما في تحديد مستويات النشاط الاقتصادي، كما تؤثر على توزيع الدخل، ويلاحظ أن الوسائل التي يتم من خلالها تعبئة الموارد والمدى الذي تزيد به تؤثر على دخل القطاعات المختلفة في المجتمع، وعلى قدرة الحكومة على الإنفاق العام، وهذا يؤثر مباشرة على إمكانية التوسع الاقتصادي في المستقبل بسبب الدور الحاسم للاستثمار العام. (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ه، ص 11-)
المحور التطبيقي للدراسة:

أولا: تطور النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في ظل تذبذب أسعار النفط

مقارنة بنظيره قطاع المحروقات المتأثر بتقلبات السوق النفطي العالمي، وبعد تنفيذ ثلاثة برامج تنموية خلال الفترة 2004-2015، عكست وتيرة توسع النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات النتائج المقبولة التي سجلها إجمالي الناتج لهذا القطاع، بحيث حقق قيما مضافة، ونمو متوسطا كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي استمر في التصاعد طيلة فترة الدراسة ليبلغ 73.2% عند نهاية سنة 2015.

جدول (1): تطور نسبة الناتج خارج قطاع المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي.

متوسط معدل نمو الناتج لقطاع خارج المحروقات خلال الفترة 2004-2015	معدل نمو الناتج لقطاع خارج المحروقات عند نهاية سنة 2004	معدل نمو الناتج لقطاع خارج المحروقات عند نهاية سنة 2009	معدل نمو الناتج لقطاع خارج المحروقات عند نهاية سنة 2015
6.3 %	6.2 %	9.3 %	5.0 %
متوسط معدل نمو الناتج لقطاع المحروقات خلال الفترة 2004-2015	معدل نمو قطاع المحروقات عند نهاية سنة 2004	معدل نمو الناتج لقطاع المحروقات عند نهاية سنة 2009	معدل نمو الناتج لقطاع المحروقات عند نهاية سنة 2015
-1.5 %	3.3 %	-6 %	0.4 %
متوسط ناتج قطاع خارج المحروقات كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة 2004-2015	ناتج قطاع خارج المحروقات كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي عند نهاية سنة 2004	ناتج قطاع خارج المحروقات كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي عند نهاية سنة 2009	ناتج قطاع خارج المحروقات كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي عند نهاية سنة 2015
59.47 %	55.0 %	61.9 %	73.2 %
متوسط ناتج قطاع المحروقات كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة 2004-2015 (لـ 12 سنة ابتداء من 2004 إلى غاية 2015)	ناتج قطاع المحروقات كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي عند نهاية سنة 2004 (تقرير 2008 ص 232).	ناتج قطاع المحروقات كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي عند نهاية سنة 2009 (تقرير 2010 ص 204).	ناتج قطاع المحروقات كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي عند نهاية سنة 2015 (تقرير 2015 ص 154).
35.70 % (لـ 12 سنة ابتداء من 2004 إلى غاية 2015)	37.7 % (تقرير 2008 ص 232).	31.0 % (تقرير 2010 ص 204).	18.9 % (تقرير 2015 ص 154).

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية (تقرير 2008، 2010، 2015).

ولتوضيح مساهمة القطاع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في تكوين إجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية، يتبين لنا أن مساهمته في تطور مستمر لاسيما عند نهاية كل برنامج تنموي بحيث نلاحظ:

- عند نهاية سنة 2004، أنه كلما تحققت 100 دينار جزائري من إجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية نجد أن القطاع الاقتصادي خارج المحروقات قد ساهم فيها بقيمة قدرها 55 دينار جزائري، في المقابل نجد أن قطاع المحروقات قد ساهم بقيمة 24.1 دينار جزائري.

- عند نهاية سنة 2009، نجد كذلك أن القطاع الاقتصادي خارج المحروقات قد ساهم بمبلغ 61.9 دينار جزائري عن كل 100 دينار جزائري تحققت في تكوين إجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية، في المقابل لم يساهم قطاع المحروقات إلا بقيمة قدرها 31 دينار جزائري.

- عند نهاية سنة 2015، ساهم القطاع الاقتصادي خارج المحروقات في تكوين إجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية بمبلغ 73.2 دينار جزائري، بينما ساهم قطاع المحروقات بقيمة 18.9 دينار جزائري.

ثانيا: تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية الأساسية في تكوين إجمالي الناتج الداخلي

لقد تطور النشاط الاقتصادي الكلي خلال الفترة 2004-2015 كنتيجة للتوسع في الإنفاق العمومي بوتيرة أدت إلى تزايد إجمالي الناتج الداخلي للقطاعات الأخرى خارج المحروقات، ومن جهة أخرى إلى تحقيقه معدلات النمو الحقيقية التالية:

(+6.2%) عند نهاية البرنامج التنموي الأول (برنامج الإنعاش الاقتصادي) 2001-2004

(+9%) عند نهاية البرنامج التنموي الثلاثي (برنامج دعم النمو الاقتصادي) 2004-2009

(+5.7%) عند نهاية برنامج البرنامج التنموي الثالث (البرنامج الخماسي) 2009-2014.

وهذا ما يؤكد أن القطاعات الأخرى خارج المحروقات قد أسهمت في نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي، إلا أن ما حققته من نمو لم يكن بالقدر الكافي الذي يجعل نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي بعيدا عن تأثيرات قطاع المحروقات.

جدول (2): التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي

السنة	2004	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المحروقات %	3.3	0.8-	2.2-	3.3-	3.4-	6-	0.6-	0.4
القطاعات الأخرى %	6.2	9.6	6.3	6.1	7.1	7.3	5.7	5

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية (تقرير 2010، 2008، 2015).

وإن تطور عدد السكان النشيطين فعلا، و تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي قارب مليون مؤسسة ليمثلان مؤشرا واضحا على المردودية الاقتصادية والاجتماعية التي حققها الإنفاق العمومي والتي انعكست في تراجع العاطلين عن العمل كنسبة من السكان النشيطين إلى 11.2% سنة 2015 (17.7% سنة 2004)، وهي النسبة التي رفعت من عدد السكان النشيطين فعلا إلى حوالي 11 مليون نسمة بعد أن كان تقريبا 6 ملايين نسمة سنة 2004.

1- تطور مساهمة القطاع الفلاحي:

لقد ارتفعت مساهمة قطاع الفلاحة في تكوين إجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية خلال الفترة 2004-2015 كأحد القطاعات الهامة خارج المحروقات والذي تعتمد عليه الدولة في زيادة القيمة المضافة وخلق الثروة، حيث ارتفع حجم هذه المساهمة من 580.5 مليار دينار جزائري سنة 2004، أي بنسبة 9.4% من إجمالي الناتج الداخلي، ومشاركة في نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي بنسبة 3.1%. إلى 1936.4 مليار دينار جزائري سنة 2015، أي بنسبة 11.7% من إجمالي الناتج الداخلي ومشاركة في نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي بنسبة 6.4%. وهذا بعد أن سجل مساهمة فعلية قدرها 931.3 مليار دينار جزائري سنة 2009، أي بنسبة 9.3% من إجمالي الناتج الداخلي، ومشاركة في نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي بنسبة 21.8%.

جدول (3): تطور مساهمة قطاع الفلاحة في إجمالي الناتج الداخلي

السنة	2004	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الفلاحة %	9.4	9.3	8.5	8.1	8.8	9.8	10.6	11.7

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية (تقرير 2010، 2008، 2015).

2- تطور مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات:

عند تفحص التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي والأسعار الجارية يتبين مدى تطور صناعة المنتجات الصناعية، والتي تعكس في الحقيقة المساهمة الفعلية والاتجاه التصاعدي للإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية والخاصة خارج المحروقات خلال الفترة 2004-2015.

وفي هذا السياق نلاحظ أن إنتاج القطاع الصناعي الصادر من المؤسسات العمومية والخاصة خارج المحروقات بالأسعار الجارية (الصناعة خارج المحروقات) قد انتقل من 390.5 مليار دينار جزائري سنة 2004، أي بنسبة مئوية من إجمالي الناتج الداخلي قدرها 6.3% إلى 900.9 مليار دينار جزائري سنة 2015، أي بنسبة مئوية من إجمالي الناتج الداخلي قدرها 5.4%. ولكن وعلى الرغم من الاتجاه التصاعدي المسجل لإنتاج الصناعة خارج المحروقات إلا أن مساهمتها في تكوين إجمالي الناتج الداخلي لا تزال في أدنى مستوياتها وأكثر ما يوشح على ذلك احتلاله المرتبة الأخيرة في خلق الثروة من بين القطاعات الأخرى خارج المحروقات.

وبالعودة إلى مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات نستنتج أنه كان من أضعف القطاعات التي ساهمت في رفع مستوى النشاط الاقتصادي. لذلك يتضح أن الصناعة خارج المحروقات لم تؤدي الدور المنوط بها في توسيع إجمالي الناتج الحقيقي وزيادة القيمة المضافة إلى الدخل الوطني بالرغم من حقه قطاع الكهرباء من نمو ملحوظ خلال فترة الدراسة.

ولعل من أهم الأسباب التي جعلت قطاع الصناعة خارج المحروقات يسهم بقدر متدني في خلق النمو في هو ضعف التنافسية أمام المنتج الصناعي المستورد الذي يعد أقل تكلفة، وهنا يجب التنويه أنه يتوجب على الحكومة إذا ما أرادت زيادة مستوى النشاط الاقتصادي لشركات قطاع الصناعة خارج المحروقات أن تقلص إلى أقصى حد ممكن من المنتجات المستوردة خاصة تلك التي يتم إنتاجها محليا.

جدول (4): مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في إجمالي الناتج الداخلي

السنة	2004	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصناعة خارج المحروقات %	6.3	5.7	5.1	4.6	4.5	4.6	5	5.4

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية (تقرير 2010، 2008، 2015).

3- تطور مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية:

ساهم قطاع البناء والأشغال العمومية في تكوين إجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية خلال الفترة 2004-2012، بحيث شهد هذا القطاع حركة اقتصادية تولدت عنها زيادة ملحوظة في حجم هذه المساهمة التي انتقلت من 508.0 مليار دينار جزائري سنة 2004 إلى 1491.2 مليار دينار جزائري سنة 2012، مما ترتب عنه في الوقت نفسه تحقيق نسبة نمو في إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي قيمتها 8% و 8.2% على التوالي. وفي الأصل كان الإنفاق الاستثماري الضخم هي مصدر هذه الحركة الإيجابية التي شهدها قطاع البناء والأشغال العمومية. ولكن بعد سنة 2012 مباشرة حقق هذا القطاع انكماشاً تراجع مع نسب النمو الحقيقي حتى بلغت نسبة 4.9% سنة 201. وهذا على الرغم من تزايد نسبته في تكوين إجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية التي بلغت 11.5% في نفس السنة. ويظهر أن السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى قرب انتهاء أغلب مشاريع البنية التحتية التي من أهمها مشروع الطريق السيار شرق - غرب هذا بالرغم أيضاً من استمرار برنامج بناء السكنات بشتى صيغها الغير قادر على تعويض النقص الحاصل.

جدول (5): مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في إجمالي الناتج الداخلي

السنة	2004	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قطاع البناء والأشغال العمومية %	8.25	11	10.5	9.2	9.3	9.8	10.8	11.5

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية (تقرير 2010، 2008، 2015).

ثالثاً: تطور قدرة تمويل الاتفاق العام واللجوء إلى الاستدانة لضمان الاستدامة المالية

وبالموازاة مع ما شهدته الاقتصاد الوطني من تطور في الميزانية العامة خلال (2004-2015)، بحيث بلغ أضعف ميزانية عامة عند نهاية سنة 2015 لاسيما في باب الإنفاق العام، حيث بلغت النفقات العامة الفعلية مبلغ 7656.3 مليار دينار جزائري والذي يعادل عند تحويله بالعملة الأجنبية 76.21 مليار دولار أمريكي، وهذا على أساس متوسط قيمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي الذي بلغ 100.46 دينار جزائري سنة 2015، وهذا بعد أن كان حجم النفقات العامة حوالي 1891.8 و 4246.3 مليار دينار جزائري سنة 2004 و 2009، أو ما يساوي 26.25 و 58.6 مليار دولار أمريكي على أساس متوسط قيمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي الذي بلغ قيمة 72.06 و 72.64 دينار جزائري لنفس السنتين على التوالي. هذا مع تسجيل ارتفاع سقف النفقات العامة في إطار قانون المالية لسنة 2017 إلى حوالي 8262.5 مليار دينار جزائري أو ما يكافئ 82.24 مليار دولار أمريكي هذا إذا سجل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي نفس المستوى المسجل في سنة 2015. ومما سبق ذكره فلو قارنا، نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية يتبين لنا أنه يمثل 30.75% في سنة 2004، وهذا يعني أن الحكومة قد قامت بإنفاق وصرف حوالي 30.75 دينار جزائري عن كل 100 دينار جزائري محققة من إجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية. و 42.6% في سنة 2009، وهذا يعني أن الحكومة قد قامت بإنفاق وصرف حوالي 42.6 دينار جزائري عن كل 100 دينار جزائري محققة من إجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية. و 46.14% في سنة 2015 وهذا يعني أن الحكومة قد أنفقت حوالي 46.14 دينار جزائري عن كل 100 دينار جزائري محققة من إجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية، وهي

تقترب من صرف 50% من إجمالي الناتج الداخلي المحقق بالأسعار الجارية في الفترات المقبلة. كل هذا في ظل الانخفاض التدريجي في ودائع الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر، علما أن حجم هذه الودائع قد بلغ أعلى مستوى له عند نهاية سنة 2009 المقدر بحوالي 4396.2 مليار دينار جزائري. وإذا ما واصلت ودائع الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر في الانخفاض فإن ذلك سوف يدفع بالدولة إلى الاقتراض العام دوريا لتمويل النفقات العامة.

جدول (6): تطور النفقات العامة في الميزانية العامة عند نهاية كل برنامج تنموي.

النفقات العامة سنة 2004 - بعد نهاية مشروع الانعاش الاقتصادي	النفقات العامة سنة 2009 - بعد نهاية مشروع دعم النمو الاقتصادي	النفقات العامة سنة 2015 - بعد نهاية المشروع الخماسي
1891.8 مليار دينار جزائري	4246.6 مليار دينار جزائري	7656.3 مليار دينار جزائري
ودائع الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر سنة 2004 - بعد نهاية مشروع الإنعاش الاقتصادي	ودائع الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر سنة 2009 - بعد نهاية مشروع دعم النمو الاقتصادي	ودائع الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر سنة 2015 - بعد نهاية المشروع الخماسي
1029.28 مليار دينار جزائري	4396.2 مليار دينار جزائري	2151.6 مليار دينار جزائري

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية (تقرير 2015، 2010، 2008).

وفي الواقع اعتمدت الدولة على مضاعف ومسارح النفقات العامة كأداة مالية للتأثير على الاستهلاك والادخار الخاص، ومن ثم على الاستثمار للرفع من معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي خارج المحروقات، حيث يمثل الادخار الخاص ادخار العائلات والشركات في البنوك، ويمثل الاستثمار القروض المقدمة للاقتصاد. ويظهر أن الدولة قد حققت مكاسب ايجابية نسبية من خلال مضاعف ومسارح النفقات العامة لاسيما عندما تمكنت من تحقيق تعويض النمو السلبي الذي حققه قطاع المحروقات الناشئ عن انخفاض أسعار النفط، وكذا توفير إيرادات إضافية للخزينة العمومية نجح في توفيرها قطاع خارج المحروقات حيث استمرت في التطور بعد نهاية كل برنامج تنموي.

جدول (7): الإيرادات الفعلية خارج قطاع المحروقات للميزانية العامة للدولة عند نهاية كل برنامج تنموي

إيرادات فعلية خارج المحروقات سنة 2004- بعد نهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي (تقرير 2008 ص 238)	إيرادات فعلية خارج المحروقات سنة 2009- بعد نهاية برنامج دعم النمو الاقتصادي (تقرير 2010 ص 210)	إيرادات فعلية خارج المحروقات سنة 2015- بعد نهاية برنامج الخماسي (تقرير 2015 ص 159)
652.5 مليار دينار جزائري	1262.4 مليار دينار جزائري	2729.6 مليار دينار جزائري
إيرادات فعلية لقطاع المحروقات سنة 2004 (تقرير 2008 ص 238)	إيرادات فعلية لقطاع المحروقات سنة 2009 (تقرير 2010 ص 210)	إيرادات فعلية لقطاع المحروقات سنة 2015 (تقرير 2015 ص 159)
1570.7 مليار دينار جزائري	2412.7 مليار دينار جزائري	2373.5 مليار دينار جزائري
مجموع الإيرادات العامة سنة 2004 :	مجموع الإيرادات العامة سنة 2009 :	مجموع الإيرادات العامة سنة 2015 :
2229.7 مليار دينار جزائري (تقرير 2008 ص 238)	3376 مليار دينار جزائري (تقرير 2010 ص 210)	5103.1 مليار دينار جزائري (تقرير 2015 ص 159)

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية (تقرير 2015، 2010، 2008).

إن النتائج الإيجابية المحققة جراء تطبيق البرامج التنموية التي تم إطلاقها وتنفيذها من طرف الدولة ابتداء من سنة 2001 وإلى غاية سنة 2015 كانت سببا مباشرا في توليد النمو خارج قطاع المحروقات خصوصا في ظل تزامنه مع الانخفاض المستمر في قائم الدين الخارجي، غير أن هذا النمو، لا يزال، لا يعكس المستوى المرغوب فيه لاسيما عندما ننظر إلى حجم الأموال المنفقة من باب الميزانية العامة.

جدول (8): تطور قائم الدين الخارجي عند نهاية كل برنامج تنموي

الدين الخارجي سنة 2004	الدين الخارجي سنة 2009	الدين الخارجي سنة 2015
21.8 مليار دولار أمريكي	5.69 مليار دولار أمريكي	3.02 مليار دولار أمريكي

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية (تقرير 2015، 2010، 2008).

إن الارتفاع الذي شهده سعر الوحدة لصادرات البترول الخام بالدولار الأمريكي للبرميل خلال الفترة 2004-2014 انعكس إيجابا على تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، وتحسين مركز المالية العامة. وهو ما ساهم في توليد تراكم مالي أعقبه صعود كبير في مستوى النشاط الاقتصادي، بحيث ترتب على هذا الوضع وفرة السيولة المالية على مستوى الخزينة العمومية. إذ ساهمت هذه السيولة المالية طيلة فترة الدراسة وبشكل مباشر في توسيع التمويل للاقتصاد. لكن وبالنظر إلى سمة الإنفاق العام المتمثلة في تأثره الشديد بالتقلبات الدورية الحادثة في سعر الوحدة لصادرات البترول الخام، نجد أن الدولة لم تحتاط بالقدر الكافي، بحيث كانت تنفق من تلك العوائد النفطية في إطار تنفيذ سياستها المالية التوسعية، والذي كان ينجر عنه في الغالب رصيدا سلبا في الميزانية العامة خاصة بعد سنة 2008 إذ وصل ذروته سنة 2015 لما بلغ -2553.2 مليار دينار جزائري، علما أن سعر برميل النفط قد بلغ بدوره في نهاية هذه السنة المالية أيضا أدنى مستوى له وهو 53.1 دولار أمريكي.

جدول (9): تطور سعر الوحدة لصادرات النفط الخام ورصيد الميزانية العامة

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر الوحدة لصادرات البترول الخام - دولار أمريكي	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1
رصيد الميزانية العامة - مليار دينار جزائري	-570.2	-74	-28	-718.8	-66.6	-1257.3	-2553.2

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية (تقرير 2015، 2010، 2008).

إن الأرصدة السالبة للميزانية العامة المسجلة ابتداء من سنة 2009، والانخفاض الحاد والمفاجئ في سعر الوحدة لصادرات البترول الخام سنة 2015 دفع بالحكومة تدريجياً إلى زيادة الاستدانة الداخلية الأمر الذي رفع من حجم الدين العمومي الداخلي مما سيفرض على الدولة تنفيذ سياسة مالية مساندة للتوجهات الدورية. لذلك فمن المنتظر أن تلجأ الدولة إلى طبع أو إصدار النقود لضمان الاستدامة المالية للميزانية العامة في حالة استمرار نقص الإيرادات العامة، وهذا للحفاظ على قدرتها في الإنفاق.

جدول (10): تطور حجم الدين العمومي الداخلي (الأقراض الداخلي)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الدين العمومي الداخلي	816.3	1107.4	1214.8	1312.1	1172.8	1239	2442.8

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية (تقرير 2015، 2010، 2008).

يتوقف ارتفاع حجم ودائع الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر على تطور الادخار الميزاني، والذي يعرف على أنه الفرق الإيجابي الحاصل بين الإيرادات العامة الكلية والنفقات الجارية، لذلك فإن تحليل الاستدانة المالية لميزانية الدولة بعد نهاية كل مشروع تنموي في الأصل يتطلب إجراء مقاصة بين ثلاثة مؤشرات مالية هامة وهي ودائع الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر، رصيد الميزانية العامة وحجم الدين العمومي الداخلي. بحيث تعكس في النهاية نتيجة هذه المقاصة حاجة الدولة إلى الأموال لسد نمو النفقات العامة في سنوات مقبلة، وهذا من خلال القيام، بجمع ودائع الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر مع رصيد الميزانية العامة ثم خصم المجموع الناتج من حجم الدين العمومي الداخلي، وذلك عن طريق إجراء المساواة التالية: (ودائع الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر + رصيد الميزانية العامة - حجم الدين العمومي الداخلي) فنحصل على: (+ 1420.1) مليار دينار جزائري، عند نهاية سنة 2004. (+ 3009.7) مليار دينار جزائري، عند نهاية سنة 2009. (- 2844.7) مليار دينار جزائري، عند نهاية سنة 2015.

والمسألة المهمة التي يمكن استنتاجها من نتيجة المقاصة أن قدرة الدولة على تمويل النفقات العامة قد انخفضت بشكل حاد عند نهاية سنة 2015، بعد أن تضاعفت بين سنتي 2004 و 2009. وهذا ما سوف يدفع الدولة إلى إصدار سندات الخزينة (تمويل غير تضخمى) أو الإصدار النقدي (تمويل تضخمى) في السنوات المقبلة، وهو الأمر الذي تأكد عند صدور القرار المؤرخ في 28 مارس 2016 الذي أجاز للخزينة العمومية إصدار سندات لمدة 3-5 سنوات للأشخاص الطبيعيين والمعنويين في إطار القرض الوطني للنمو

الاقتصاد، وأيضا صدور القانون 17-10 الصادر في 11 أكتوبر 2017 المتعلق بالنقد والقرض، حيث ألزم هذا القانون بنك الجزائر مباشرة بشراء السندات التي تقوم الخزينة العمومية بإصدارها لمدة خمس سنوات. وهذا بغرض تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

جدول (11): تطور مؤشرات الاستدامة للمالية العامة

رصيد الميزانية العامة - مليار دينار جزائري سنة 2015 - بعد نهاية برنامج الخماسي	رصيد الميزانية العامة - مليار دينار جزائري سنة 2009 - بعد نهاية برنامج دعم النمو الاقتصادي	رصيد الميزانية العامة - مليار دينار جزائري سنة 2004 - بعد نهاية برنامج الإتحاش الاقتصادي
-2553.2	-570.2	337.9
حجم الدين العمومي الداخلي - مليار دينار جزائري سنة 2015 - بعد نهاية برنامج الخماسي	حجم الدين العمومي الداخلي - مليار دينار جزائري سنة 2009 - بعد نهاية برنامج دعم النمو الاقتصادي	حجم الدين العمومي الداخلي - مليار دينار جزائري سنة 2004 - بعد نهاية برنامج الإتحاش الاقتصادي
2442.8	816.3 مليار	1000
ودائع الخزينة العمومية لدر بنك الجزائر - مليار دينار جزائري سنة 2015 - بعد نهاية المشروع الخماسي	ودائع الخزينة العمومية لدر بنك الجزائر - مليار دينار جزائري سنة 2009 - بعد نهاية مشروع دعم النمو الاقتصادي	ودائع الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر - مليار دينار جزائري سنة 2004 - بعد نهاية مشروع الإتحاش الاقتصادي
2151.6	4396.2	2082.2

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية (تقرير 2015، 2010، 2008).

رابعا: تطور معدلات التوظيف والبطالة

لقد ارتفع عدد عارضي العمل وهو المؤشر الذي يمثل عدد السكان النشيطين في الفترة 2004-2015، حيث انتقل من 9.780 مليون عارض عمل عند نهاية سنة 2004 إلى 10.544 مليون عند نهاية سنة 2009 إلى 11.932 مليون عند نهاية سنة 2015، أي زيادة قدرها 2.152 مليون عارض جديد بحيث شكلت قطاعات الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الإدارة، النقل، الاتصالات، التجارة، الخدمات خارج الإدارة، العمل المتزلي من أهم القطاعات الممثلة لطلب العمل.

جدول (12): تطور عرض العمل وعدد السكان النشيطين في سوق العمل

السنة	2004	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عارضو العمل - بالمليون نسمة	9.780	10.544	10.812	10.661	11.423	11.964	11.453	11.932

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية (تقرير 2015، 2010، 2008).

في المقابل نلاحظ كذلك أن نسبة السكان النشيطين أو المشتغلين فعلا خلال نفس الفترة قد زاد حيث انتقل من 5.981 مليون عامل عند نهاية سنة 2004، إلى 9.472 مليون عامل عند نهاية سنة 2009، إلى 10.594 مليون عامل عند نهاية سنة 2015، أي بزيادة قدرها 4.613 مليون عامل.

جدول (13): تطور عدد السكان النشيطين فعلا في سوق العمل

السنة	2004	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العاملون - بالمليون نسمة	5.981	9.472	9.736	9.599	10.170	10.788	10.239	10.594

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية (تقرير 2015، 2010، 2008).

وبناء على ما سبق وتحليل أكثر دقة نستنتج خلال الفترة نفسها أن عدد العاطلين عن العمل أو البطالين، الذي يعبر عنه بالفرق بين عدد السكان النشيطين وعدد المشتغلين فعلا قد تراجع في العموم، فمن 1.792 مليون عاطل عن العمل عند نهاية سنة 2004، إلى 1.072 مليون عند نهاية سنة 2009، إلى 1.338 مليون عند نهاية سنة 2015.

وتعكس هذه النتائج الايجابية على معدلات البطالة، أو على نسبة عدد البطالين إلى إجمالي عدد السكان النشيطين، والتي عرفت بدورها منحنى تنازلي مستمر والجدول المقابل يوضح ذلك:

جدول (14): تطور عدد العاطلين عن العمل ونسبة البطالة

السنة	2004	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العاطلون عن العمل - بالمليون نسمة	1.729	1.072	1.076	1.063	1.253	1.175	1.214	1.338
نسبة البطالة %	17.7	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.2

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية (تقرير 2015، 2010، 2008).

نتائج الدراسة:

لقد أظهرت الدراسة بكل وضوح لاسيما في جانبها التطبيقي أن علاقة الارتباط بين تقلبات الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري مع كل من إيرادات المحروقات والإيرادات العادية، لا تزال قوية مع الأولى وضعيفة مع الثانية، وهذا على الرغم من التطور الإيجابي الذي حققه النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات. حيث ما فتئ يسهم هذا القطاع بشكل ملحوظ في توليد إيرادات عادية إضافية مكنت الخزينة العمومية من تمويل نسبة مقبولة من الإنفاق العام. إلا أن تنامي إيرادات المحروقات خلال التسع سنوات الأولى من فترة الدراسة أدى إلى مضاعفة الضغوط على الدولة حتى ترفع باستمرار معدلات إنفاقها، مما قلل من أثر الزيادة الحاصلة في الإيرادات العادية. والدليل الذي يؤكد استمرار بقاء العلاقة القوية بين تقلبات الإنفاق العام وإيرادات المحروقات، هو انخفاض الوحدة من صادرات النفط ابتداء من سنة 2015 الذي تسبب في حدوث تراجع حاد في إيرادات المالية العامة. وهو الأمر الذي نتج عنه التداعيات السلبية التالية:

تراجع قدرة الخزينة العمومية على ضمان مسار إنفاق عام مستقر خلال السنوات المقبلة.

- تراجع قدرة الخزينة العمومية على توفير التمويل لأي مستوى من العجز في الميزانية العامة.
- تزايد نسبة الديون العامة الداخلية إلى إجمالي الناتج الداخلي مع مرور الوقت نتيجة لجوء وزارة المالية إلى إصدار القرار المؤرخ في 28 مارس 2016 الذي أجاز للخزينة العمومية إصدار سندات لمدة 3-5 سنوات للجمهور (2016-2018) (2016-2020)، بالإضافة إلى صدور القانون رقم 17-10 الصادر في 11 أكتوبر 2017 المتعلق بالنقد والقرض والذي أزم بنك الجزائر مباشرة بشراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية لمدة خمس سنوات (2017-2021).

الاقتراحات والتوصيات:

في الواقع إن قرار إصدار الخزينة العمومية للسندات الحكومية للجمهور و بنك الجزائر يعتبر ضرورة اقتصادية فرضتها ظروف انخفاض سعر الوحدة من صادرات النفط وعدم كفاية الإيرادات العادية على تمويل كل الإنفاق العام رغم نموها إلا أن سياسة الاقتراض الداخلي التي قامت بها الدولة لا بد أن تتقيد بما يلي:

يجب أن يتم توجيه أموال الاقتراض العام والإصدار النقدي إلى الاستثمارات المنتجة ومشاريع التنمية لعلاج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمالية المتمثلة في الركود والبطالة وقلة الموارد المالية بهدف توسيع وتنويع نطاق الأنشطة والقاعدة الاقتصادية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب العمل الجديدة وبالتالي تنويع الإيرادات العامة.

- الحرص على عدم المبالغة في تمويل النفقات الجارية من أموال الاقتراض العام والإصدار النقدي.
- العمل على أن لا يتعدى الدين العام نسبة معينة من إجمالي الناتج الداخلي، حتى لا يؤدي ذلك إلى التضخم أو يقود إلى عجز إضافي في الميزانية العامة، قد يعمل على تخفيض قدرة الخزينة العمومية على سداد ديونها المبرمة مع الجمهور وبنك الجزائر سنتي 2016 و2017.

قائمة المراجع:

- 1- ملخص مستتب من الجداول المصنفة للدولة المستهلكة والدول المنتجة والمصدرة- تقارير وكالة الطاقة الولي، 2012، ص ص 4-18. www.iea.org/ INTERNATIONAL ENERGY AGENCY - OIL MARKET REPORT
- 2- تقرير مركز بروكنجز الدوحة، كيف تقوم التحولات الجيوسياسية وتغيرات الاقتصاد السياسي وتقلبات الأسواق بتغيير المشهد العام للطاقة؟ استقرار الطاقة أم شعور خاطئ بالأمان، معهد بروكنجز الدوحة، 2015، ص 9.
- 3- محمود حامد، قضايا اقتصادية معاصرة، دار حمير للنشر والترجمة، 2017، ص 63.
- 4- دروسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، 2005، ص 95.
- 5- عمر محي الدين، التنمية والتخلف، دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 1975، ص 45.
- 6- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2004، ص ص 5-6.
- 7- تقرير صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، يناير 2015، ص 2.
- 8- المعهد العربي للتخطيط، حلقة نقاشية واقع وتحديات السياسة المالية بدولة الكويت، 2012، ص 3.
- 9- وحيد عبد الرحمن بالنايف، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 74، 2016، ص 180.
- 10- موقع الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات الاقتصاد الكلي في الدول العربية، ص ص 11-12. www.un.org/esa/ffd/documents/StrategiesArabRegion%20.pdf
- 11- المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، 2001، ص 2.
- 12- عيسى محمد الغزالي، إدارة الديون الخارجية، دورية جسر التنمية، العدد 30، 2004، ص 13.
- 13-MONZER KAHF, INSTRUMENTS OF MEETING BUDGET DEFICIT IN ISLAMIC ECONOMY, Research Paper - No. 42, ISLAMIC DEVELOPMENT BANK ISLAMIC RESEARCH AND TRAINING INSTITUTE, 1997, p9. http://ierc.sbu.ac.ir/File/Book/INSTRUMENTS%20OF%20MEETING%20BUDGET%20DEFICIT%20IN%20ISLAMIC%20ECONOMY_47110.pdf
- 14- عبد الله عبد اللطيف عبد الله، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، وزارة المالية، دراسة عن تطور عجز الموازنة العامة للدولة - الأسباب - الآثار - الحلول، 2007، ص 12.
- 15- Stanley Fischer, The economics of the government budget constraint, WPS 224, the World Bank, 1989, p7.
- 16-Michael Chugozie Anyaehie, Anthony Chukwudi Areji, Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria, Open Journal of Political Science, 5, 87-94, Published Online, March 2015, p89.